

شرح القواعد والأصول الجامعة للشيخ أحمد بن عمر الحازمي 01

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد. قال الشيخ مصنف - 00:00:00

رحمه الله تعالى القاعدة الخامسة والعشرون قاعدة خامسة والعشرون تستعمل القرعة عند التزاحم ولا مميز لاحدهما او اذا علمنا ان شيئاً لاحدهما وجهناهم. هذه قاعدة صغرى وهي اشبه بالظابط فيما يستعمل فيه القرعة. فيما يستعمل فيه القرآن. قد ذكرنا ان الشيخ رحمه الله تعالى اكثراً ما اشتغل عليه هذا - 00:00:28

انتبهوا الضوابط لانه اعتمد كتابنا رجب رحمه الله تعالى فاكثراً القواعد هنا مأخوذة من قواعد ابن رجب واكثر قواعد ابن رجب ضوابط وليس بقواعد كلية عامة. قال تستعمل القرعة هذه القاعدة الخامسة والعشرون في الحقوق المتساوية. او التي - 00:00:58

جهد اصحابها قالت استعملوا القرعة معلومة في شيئاً الاول عند التزاحم يعني في الحقوق المتساوية ولا مميز لاحدهما على الآخر عن الآخر حينئذ يميز بماذا؟ بواسطة القرعة اذا عند التزاحم ولا مميزة لاحدهما يعني اذا يميز بماذا؟ بالقرعة او عند الابهام - 00:01:18

وهذا فيما اذا تعلق بحقوق العباد. واما حقوق الرب جل وعلا فلا القرعة فيها البتة. فلو نسي صلاة من يوم لا قالوا بأنه يقرع وينظر فيما خرجت عليه الصلاة فيصلي. وانما هذا الشأن فيه حقوق العباد. اذا او عند الابهام - 00:01:48

اذا علمنا ان الشيء لاحدهما وجهناه. اذا في تعيين المستحق للملك. في تعيين المستحق للملك هذا الملك لواحد من الشخصين اما زيد او عمرو. حينئذ تستعمل القرعة تستعمل القرعة. وجهناه - 00:02:08

اي الشيء الذي اتصف بي العلم. في تعيين المستحق للملك وبيان المالك اذا انبهم عليه. كما ذكرنا هذا في الابهام في حقوق العباد. واما الابهام في حقوق الله تعالى فلا يشرع استعمال القرعة. كمن نسي صلاة من صلوات يوم - 00:02:28

يجب عليه خمس ولا قرعة. قال رحمه الله تعالى وقد ثبتت القرعة عند الاشتباه بالكتاب والسنة. ثبتت القرعة عند الاشتباه وجاء ذلك في الكتاب والسنة هذا مراد. بمعنى ان القرعة طريق شرعي لثبتات الحقوق او لتمييز الحقوق - 00:02:48

متقاربة اما في هذا واما في ذاك. والقرعة معلومة وعلى اي صفة كانت مرده الى العرف. القرعة من حيث هي مشروعة لكن تفسيرها بماذا تكون؟ هل هو بضرر السهام؟ هل يكون بالخاتمة؟ هل يكون بعض الاصابع نحوها تختلف من زمان - 00:03:08

زمان لكن القرآن معلوم. قال وقد ثبتت القرعة عند الاشتباه. يعني وردت في الكتاب والسنة. قال تعالى في الكتاب فساهم يعني يونس عليه السلام فكان من الممحظين اي المفروعين فساهم اي فقارع فقارع - 00:03:28

والمساهم القاء السهام على جهة القرعة. والذي خرج عليه يكون هو الذي يسقط في البحر. اذا ساهم اي فقرع. والمساهمة هي القاء السهام على جهة القرعة. فساهم فكان من الممحظين. يعني خرجت عليه القرعة ويونس - 00:03:48

عليه السلام. فان قيل هذا في شأن يonus ونحن في امة محمد صلى الله عليه وسلم نقول هذا اثنى الله جل وعلا على هذه الصفة يعني اورد قوله تعالى فساهم فكان من الممحظين في سياق الثناء على يonus. فدل على انها مشروعة عندهم - 00:04:08

هذا اولاً ثانياً على الصحيح ان شرع من قبلنا شرع لنا الا اذا خالف بشرعنا وهنا لم يرد مخالفة بل جاء النصوص من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله دالة على ان القرعة مشروعة اذا فساهم فكان من الممحظين شرع من قبل - 00:04:28

ان شرع لنا وخاصة اذا ايده شرعنا. قال وقال تعالى وما كنت لديهم اي عندهم اذ يلقون اقلاماً يعني سهامهم في المال الاقتراع بشأن

مريم. ايهم يكفل مريم؟ فإذا جاءت القرعة وكذلك القول هنا كالقول في الآية السابقة - 00:04:48

هذا شرع من قبلنا وشرع من قبلنا شرع لنا على الصحيح. فكل ما حكاه الرب جل وعلا عن الامم السابقة ولم ينكره ولم يرد نص نبوي في مخالفته حينئذ يعتبر شرعا لنا. لأن الله تعالى ما ذكر هذا الشيء إلا من أجل - 00:05:08

وقد أقرأ النبي صلى الله عليه وسلم من قوله وفعله عدة مرات عده مرات فإنه وإذا أراد سفراً أقرع بين نسائه صلى الله عليه وسلم. فما ياتهن خرج سهتمها خرج بها. ومنها من - 00:05:28

قوله هذا من فعله عليه الصلاة والسلام. ومن قوله عليه الصلاة والسلام انه قال كما في حديث ابي هريرة في الصحيحين لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول اول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا عليه لاستهموا الله المستعان. لو يعلم الناس ما في النداء يعني الاذان - 00:05:48

والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستهموا يعني يقتربون على الله لاستهموا يعني يختلفون. يمتلكون ولا يجد له مكانة في الصف الاول الا ان يقترب يعني تقدم شخصان ويستويان بوضع الاقدام حينئذ القرعة بينهما يميز بينهما بالقرآن - 00:06:08

هذا لا وجود له لكن حثت السنة على ذلك. اذا ثبت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انه أقرع وثبت في قوله صلى الله عليه وسلم الثناء على او اجازة القرآن. فإذا جهل المستحق او تزاحم عدد - 00:06:28

على من يقدم ولا يمكن اجتماعهم فيه ولا يميز لاحدهم اقرع بينهم. فإذا جهل المستحق مستحق قبل اي شيء لاحق او للمال او تزاحم عدد على من يقدم؟ ولا يمكن اجتماعه - 00:06:48

كن فيه ولا يميز لاحدهم. كما اذا تقدم اثنان فاكثر لاماً. وكانوا كلهم قراء وكلهم مستحقون في جميع الصفات المعتبرة عند الفقهاء. حينئذ لا يميز المستحق من غيره الا بالقرعة - 00:07:08

ذلك نقرع بينهم. وكذلك اذا تشاَح اثنان فاكثر في الاذان. حينئذ نقول واستووا في الصفات المعتبرة في المؤذنين اين اذن ليس عندنا الا القرعة. نقرع بينهم. هذا المراد هنا ولا يمكن اجتماعهم فيه. لا يمكن ان يجتمع يعني يصلى الاثنين - 00:07:28

امام المسلمين هذا لا يتأتى يعني في فرض واحد وكذلك الاذان لا يؤذن اثنان لما يؤذن واحد يعني في وقت واحد ولا يميز كاحدهما يعني لا توجد قرينة تدل على ان احدهما اولى بهذا الحق من من غيره. اقرع بينهم. فمن - 00:07:48

خرجت له القرعة استحقاً هذا الحق. فمتي تشاَح اثنان في امامه او اذان او سبق الى مباح؟ سبق الى الى كل احدهما قصب قائل الصف الاول كما ذكرنا بالمثال السابع او الى جلوس بمسجد مطلق الصف الاول او غير او سوق او رباط - 00:08:08

او نحوها ولم يكن لاحدهما مرجع يعني ليس ثم قرينة حاليا او مقالية او عرفية تقدم احد الشخصين على الآخر ليس عندنا مرجع وليس عندنا قرينة اذا السبب من كل وجه حينئذ قال اقرع فمن خرجت له القرعة - 00:08:28

قدم وكذلك لو بذل لاولاهم به ثوب او ماء او غيرهم ولم يتميز الاولى رجحت القرعة. مثاله اذا قال هذا الماء لاولى الناس به عطشاً او هذا الثوب لاولى الناس به - 00:08:48

حاجة او غيره كالمال او البيت او الوقف لاولى الناس به. حينئذ تقدم عدد ولا يميز ومرجحة لاحدهما عن الآخر. حينئذ كيف نصل الى الاولى؟ نأتي بالقرعة. نأتي بالقرعة. ولم يتميز الاولى - 00:09:08

القرعة ومنها اي من هذه المسائل المتفرعة لهذه القاعدة اذا تداعى يا عينا ليست بيد احدهما اما لو كانت بيد احدهما فهي له اذا كانت بيد عين ثم ادعى اخر بانها بانها له. حينئذ نقول البينة على المدعي. واليمين على - 00:09:28

على من انكر لماذا؟ لأن الاصل في العين التي تكون تحت يد يتصرف فيها تصرف المالك انها له عرفاً. حين اذا ادعى شخص من الناس بانها له حينئذ نقول انت بالبينة. والا فلا. هنا تداعيا كل منهما. زيد يقول هذى العين لي - 00:09:48

وعمره يقول هذه لي وليس بيد احدهما. ولا بيد من يدعى لنفسه او اقرع. اقرع بينهما. لماذا لانه لم يتميز لا ببينة ولا حجة. حينئذ يقرع اذا لم نعرف المستحق. ولذلك قال فيما سبق فإذا - 00:10:08

الى المستحق يعني للعين. للعين وكل منهما يدعى انها له. بشرط انها ليست تحت يد واحد منهمما حينئذ نقرع بينهما. ولا مرجع ولا

قليلًا. قال هنا اذا تداعيا عينا ليست بيد احدهما. قلنا اما لو كانت بيد - 00:10:28
 فهي له الا ببينة تشهد بخلافه. ولا ولا بيد من يدعىها لنفسه. اذ لو كانت كذلك حينئذ الآخر عليه اقرع ولم يتميز لا ببينة ولا حجة
 فيقع بينهما. اذا لم يمكن الاصلاح اما اذا تراضيا على شيء - 00:10:48

اما اختلف كل منهما ادعى ان هذه العين له وليس تحت يد واحد منها لكن اصطلاح على ان يتناقض قصفا صح ام لا؟ صحة. يكون
 صلحا مع الاقرار. كان ترى ظياع للتنصيب بينهما مثلا. ومنها - 00:11:08

اذا طلق احدى زوجاته ونسى عنده اربع طلاق واحدة ونسى من هي حينئذ يقع بينه على خلاف المراد هنا ذكر المثال والمسألة
 وبحثها في محله اذا طلق احدى زوجاته ونسى او جهل هل يتصور - 00:11:28

انه يجهله نعم يمكن. ان يرى زوجة يقول لا احد يخرج من الاربع. ويرى واحدة مستترة وخرج قال انت طلاق. طلقها ولا من هي؟
 الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة. حينما يقول جهل. اما لو عين احدى النساء الاربع ثم - 00:11:48

طلقها يعني ثم نسي بعد وقته كان يكون سافر سنة او سنتين ثم عاد قيل له من طلقت؟ قال نسيت حينئذ يقع بينهم. هذا على على
 قول على اعلى قول اذا طلق احدى زوجاته او اعتق احد عبيده عنده عبيد كثر فاعتق واحد منهم اما انه - 00:12:08

نسى من هو هذا المعتق؟ او جهل من؟ من المعتق؟ حينئذ يقع بين عبيده. وجهل من وقع عليها الطلاق او العتق اقرع المسألة خلافية
 بين اهل العلم. ومنها الاوليات المستحقون للولاية يعني كالنكاح. او الولاية - 00:12:28

تعال اليتيم ولن يكن ولها. اذا تساووا يعني في الصفات. تساووا في الصفات. لان ولن اليتيم شرط ان يكون عادلا يكون رشيدا. كذلك
 الولي على الوقف ونحوها. وتشاحوا. ولا مرجح بينهم - 00:12:48

كالدين او اختيار المرأة يعني ولن في النكاح اختارته المراة حينئذ نقول هذا مرجح واما اذا استروا ايهم يقدم اقنع بينهم اقرع بينهم.
 قال واما اذا علم اشتراكهم في الاعيان في المسألة السابق اذا تداعيا عينا ولم - 00:13:08

مشتركة في العين. هنا اذا علم اشتراكهم في الاعيان. قد اشتراكا زيد وعين وهو عمرو او الديون وارادوا القرعة لمن يكون له الشيء
 فان هذا من الميسر ولو تراضيا. زيد ابن عمر اشتراكا في - 00:13:28

سيارة اجرة يعمل عليها شخص ثالث. حينئذ اجتمع زيد وعمرو قال نقع بيننا من تخرج عليه سرعة يمتلك السيارة. حينئذ نقول هذه
 السيارة هي شراكة بين الاثنين. كل واحد منهما له ملك. اما بالنصف او بالثلث او بالثلثين. المهم - 00:13:48

انه له شيء من ملكية السيارة. اذا كل منهما مالك فاقتربا على ان يكون هذا بهذه العين لواحد منهما دون الآخر هذا من الميسر ولا
 يجوز لانه من اكل اموال الناس بالباطل. واما اذا علم اشتراك في الاعيان او ديون واراد - 00:14:08

القرعة لمن يكون له الشيء فان هذا من الميسر. ان هذا من؟ من الميسر. فدل هذا على ان القرعة نوعان قرعة جائزة وهي التي لا
 تخالف الشرع. وقرعة غير جائزة وهي - 00:14:28

مخالفة الشرع مخالفة اذا ليس كل قرعة تكون جائزة بل قد تكون محمرة كما لو ادت الى ميسير ونحوين اذا القاعدة الخامسة
 والعشرون تستعمل القرعة في شيئين اثنين. الاول عند التزاحم في الحقوق المتتساوية - 00:14:48

ولما مميز لاحدهما على الآخر حينئذ نقع بينهما فنرجع نميز ونبين من الذي استحق؟ كما لو تشااح اثنان في ويستويان في الصفات.
 فنقع بينهما وحينئذ نرجح واحدا منهما. او عند الابهام اذا علمنا ان الشيء لاحدهما - 00:15:08

ووجهناه كما لو طلق واحدة من زوجاته وجهل. حينئذ يقع ليخرج التي وقع عليها الطلاق. وهذه القاعدة كما مقيدة بانها بين العباد.
 واما حقوق الرب جل وعلا فلا قاعدة سادسة والعشرون يقبل - 00:15:28

قول الامنان في التصرفات او التلف ما لم يخالف العادة. ما لم يخالف العادة. يقبل قوله امناء جمع امين وهو الذي حصلت العين بيده
 باذن من الشارع كولي اليتيم او من المالك كالوكيل والوصي والناظر. ومر معنا تعدادهم. اذا هذا هو - 00:15:48

وقعت العين بيده. صار يتصرف فيها لكن باذن وهذا باذن اما ان يكون من الشارع كولي اليتيم. واما ان يكون من المالك هو الذي
 وكله. قال له زيد اوكلك في بيع سياري. فذهب بيع هذا وكيل. تصرف في العين لكن باذن المالك. باذن المالك - 00:16:18

ومثله الوصي ومثله الناظر. يقبل قول الامانة في التصرفات المراد بها البيع والشراء او فسخ النكاح او النكاح وغير ذلك مما يصح تصرفه ان اذن له مطلقا او مقيدا او او مقيد - 00:16:38

لان الوكالة مثلا قد تكون وكالة مطلقة. بع واشتر في كل املاك. وقد تكون وكالة مقيدة. له ان يشتري وليس له ان يبيع عنيد لو اشتري صحة ولو باع لا يصح. لان الوكالة مقيدة بالاذن. او التلف يعني قبل - 00:16:58

الامانة في التصرفات ويقبل قول الامانة في التلف باع هذه العين التي باليديهم باذن من الشارع او من المالك قد حصل لها تلف زائد التفصيل. عرفنا ان التلف اعم من من الالتفاف. لان الالتفاف خاص - 00:17:18

بفعل الادمي. واما التلف فيعم فعل الادمي وفعل الرب جل وعلا. كالافة السماوية. قال ما لم يخالف العادة ما لم يخالف العادة هذا قيد لاي شيء قيد للتلف. لان التلف اذا ادعاه اما ان يدعى شيئا - 00:17:38

مقبول واما ان يدعى شيئا لا يقبل. فان ادعى ما لا يصدقه الحس ولم تعتبره شره العادة بين اذ لا يقبل منه. كما سيأتي مثال المصنف. واما اذا ادعى التلف وكان شيئا مقبولا حينئذ قل لا بأس به. كما لو - 00:17:58

ادعى احراق او حرق المال. قال المال الذي هو امانة قد احترق فعله كما هو قل هذا فيه فيه فيه اشکال واما اذا ادعى ان المال قد احترق وكان - 00:18:18

ما له كذلك حينئذ لا اشكال في قبول الدعوة. في قبول الدعوة نعم. قال ما لم يخالف العادة كذلك يقيد ولم يكن فيه عد ولا تفريط على ما سبق بيانه القواعد الماظية. اذا هذه القاعدة وان كانت قاعدة جزئية داخلة - 00:18:38

القاعدة السابقة الرابعة عشر تلف في يد الامين غير مضمون. اذا لم يتعد او يفرط وفي يد الظالم في مضمون لكن هنا بيان قبول قوله او لا؟ يعني فيما سبق بين ان المال مضمون - 00:18:58

اذا فرط او تعدى. وانه غير مضمون اذا لم يفرط ولم يتعدى. هنا بين ان قوله مقبول في والتلافي. معنى انه اذا ادعى ذلك قبل منه. وكل من ادعى ان قوله مقبول يعني مع يمينه. هذا معتبر عند الفقهاء - 00:19:18

ا فقول هنا يقبل قول الامانة يعني مع الحلف مع اليمين ولكن الصلح بينهم انه يطلق القبول ويكون في ظمنه لا لعلة على الحلف وليس المراد انه يدعى ان المال قد فسد ولا يحل لا المراد انه يدعمه ويقويه باليمين قال - 00:19:38

رحمه الله تعالى هذه قاعدة نافعة تحل الاختلافات الواقعه بين الامانة وبين المالك يعني مختلفون. الموكيل الوكيل مع موكله. قد يقع بينهما نزاع بعث واشتريت لا والى اخره كيف نصدق؟ كيف نحل النزاع بينهما؟ حينئذ لابد من قاعدة دل عليها الشرع. وكذلك قد يقع بين الموقف وبين الناظم - 00:19:58

وبين المودع والمودع عنده نزاع. كيف نحل النزاع؟ نحل بهذه القاعدة. وهو ان كل امين لم ولم يفرط ادعى التلف او التصرف ولم يخالف العادة او الحس فقوله مقبول مقدم على البائع - 00:20:28

ما على صاحب الملك او الموقف او الوصي او غير ذلك. هذه قاعدة نافعة تحل الاختلافات الواقعه بين الامانة والمالك في متعلقات الامانة يعني ما يتعلق بالمال. الذي هو الاوصاف البيع والشراء صفة للمال. صفة لايها؟ للملك. وكذلك التلف - 00:20:48

ونحوه نقول هذا صفة للملك. التي تحت ايديهم وتصرفهم. اذا اختلفوا يعني المالك والامين في صوف او صفة ذلك التصرف في تصرف يعني ادعى انه باع قال له لا ما بعث. حينئذ نقبل قول من - 00:21:08

قول الامين اذا ادعى بأنه باع قبل قوله او ادعى انه اشتري قبل قوله او ادعى انه سلم المال قبل قول مطلقا الا اذا فرط او تعدى سيأتي. نعم. اذا اختلفوا بتصرف او صفة ذلك التصرف. يعني - 00:21:28

لا في عصر التصرف الاول في الاصل البيع والشراء مثلا والثاني ليس في اصل التصرف وانما في صفقته كالاذن في الصدقة مثلا كالاذن فيه بالصدقة. حينئذ اعطاه مالا وقد لا يأذن له بي بالصدقة. والصدقة قد تكون - 00:21:48

من مال قليل تعارف الناس عليه. حينئذ اذا تصدق الامين دون رجوع الى المالك. هل يصح ام لا؟ وان كان يسيرا ونقول صاحب المال لو كنت تمنع ما يخالف العرف وجب عليك ان تنوه - 00:22:08

واما اذا لم تنص على خلاف العرف حينئذ عاملناك بالاعراف. والعرف في مثل هذا يعتبر ماذا؟ ها تمر سانغا بان يتصدق بالمال القليل ولو لم يرجع الى صاحبه. اذا كالاذن بالصدقة مثلا ولم يأذن - [00:22:28](#)

الصدقة عصرها او في اهل الصدقة في نوعها. قال له تصدق مثلا هذا بالترعات. تصدق به بهذا المال وسكت عن اهل الصدقة يعطيها لمن؟ حينئذ اذا اختلفا قال له لا انا لم ارد هذا النوع. قال له لو كنت ت يريد غير هذا النوع لنصصت عليه - [00:22:48](#)

فما قال له تصدق واطلق ولم يعين له اهل الصدقة حينئذ عما. واذا كان كذلك تصرف الامين في محله واذا اعرض عليه صاحب المال الذي اعطاه حينئذ لا عبرة باعتراضه. او التلف فالقول قول الامانة عرفا التلف - [00:23:08](#)

فسبق لكن بلا تعد ولا تفريط. لأن تصرف الامين قسمان. الاول تصرف ليس فيه تعد ولا تفريط لا شرعا ولا عادة. فهذا النوع القول قولهم ولا شك لهذه القاعدة. الثاني تصرفات فيها معنى التعدي - [00:23:28](#)

والتفريط شرعا وعادة عرفا. وهذا النوع يلزمهم الضمان كما مر معنا. قاعدة سابقة. اذا اذا اختلفوا في تصرفه او صفة ذلك التصرف او التلف فالقول قوله قول الامانة اذا قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى - [00:23:48](#)

سيقبل قوله قل الامانة وكل شخصا ان يبيع له ثوبا فباعه. فقال له الموكل انك لم تبعه. فقال قد بعثه فالقول قوله الوكيل لانه امين. التصرف يعني في البيع والشراء. قال له بيع الثوب او بيع الارض او بيع السيارة. حينئذ قال - [00:24:08](#)

بعد قال لا ما بعثت. احدهما يثبت والثاني ينفي. حينئذ نثبت قوله من؟ الامين. كذلك يقبل قوله في التلف فلو تلف الذي بيد الوكيل وقال الموكل انت مفترط فعليك الظمان فقال الوكيل لم افترط فلا ضمان عليه والقول - [00:24:28](#)

قول الامين الوكيل. فالقول قوله الوكيل لانه امين. الا اذا خالف العادة فان خالف العادة فانه لا يقبل قوله ويرجع في ذلك الى اهل الخبرة. اما في الرد اما في الرد فيه تفصيل. فيه تفصيل. بمعنى انه رد - [00:24:48](#)

عليه المال اولى. هل يقبل قوله مطلقا؟ المصنف قال في التصرفات او التلف. ولم يذكر الرد. ولم يذكر الرد لانه اراد قاعدة مطلقة لا تقييد. واما الرد فيه تفصيل. فان كان الامين له حظ - [00:25:08](#)

ومصلحة بما في يده مما اوتمن عليه لم يقبل قوله في الرد. لم يقبل قوله في في الرد ان الامين باعتبار المصلحة في المال. اما ان تكون باعتبار النوعين معا. او باعتبار المالك - [00:25:28](#)

فقط او باعتبار الامين فقط. المستعير مثلا الذي استعار كتابا او سيارة المعير هل لهفائدة في ذلك غير الاجر من الله عز وجل. هل لهفائدة؟ جوابه لا. انما المستعين محض الفائدة له. هو الذي يستفيد من الكتاب فيقرأ او السيارة - [00:25:48](#)

او نحو ذلك. حينئذ الاعارة الفائدة فيها والمصلحة والنفع انما هو للمستعير فقط دون المالك والمالك ليس له حظ في الدنيا الا الاجر الذي ترتب عليه في الآخرة وقد يتربت عليه شيء في في الدنيا. قال فان كان الامير له حظ ومصلحة بما في - [00:26:08](#)

اما اوتمن عليه لم يقبل قوله في الرد. مثاله اذا ادعى المستعير رد العارية الى المعير فانه لا يقبل قوله يعني ختم من عندي كتاب اما يا زيد اين الكتاب؟ ردته لك قال انا لا اذكر. ها يقبل قوله من - [00:26:28](#)

لا يقبل قوله الامين هنا. وانما يقبل قوله المعير قوله العارية الى المعير فانه لا يقبل قوله لان الحظ للمستعين والمعين ليس له الا حظ في الآخرة وهو الاجر. واذا ادعى - [00:26:48](#)

استأجرعوا رد العين الى المؤجل. مستعجل المؤجل. النفع والمصلحة لمن هنا؟ لهم معه. نعم. وسيأخذ مالا سيؤجل الشقة مثلا او يؤجر السيارة فسيأخذ مالا وكذلك الاخذ الامين سيستفيد. اذا كل منهما له مصلحة ومنفعة - [00:27:08](#)

لا فرق بينه وبين الحال السابقة. اذا ادعى المستأجر رد العين الى المؤجر فانه لا يقبل. لان الحظ اجري فان الحظ لي المستعجل. اذا ادعى المستأجر رد العين الى المؤجر فانه لا يقبل. يعني لا يقبل قوله من - [00:27:28](#)

المستعجل الذي بيده عين المؤجرة. هو امين عليها. ايئذ هل يقبل قوله في الرد ام لا؟ الجواب لا. فاذا سيارة قال ردتها قال صاحبها لا نقبل قوله صاحب السيارة. وان كان الحظ لغيره وهو المالك فقط - [00:27:48](#)

قبل قوله في الرد مثاله اذا ادعى المودع رد الوديعة الى مالكه. عكس المستعير سعيد الحظ فقط الامين المستعير. واما ما المالك ليس

له حظ. الوديعة الامانة خذ هذا امانة عندك - 00:28:08

هل لك انت فائدة؟ ليس لك فائدة للاجر وانما الحظ هنا لمن؟ للمودع. المودع الذي وضع انا المال له يخاف علي ويخشى عليه. واما الذي في يده المال امانة ووديعة هذا ليس له حظ الا الاجر فقط - 00:28:28

يعني كالمعير شأنه شأن فهي عكس المسألة السابقة. وان كان الحظ لغيره وهو المالك قبل قوله في الرد. يعني قول من؟ قول قل امين. قول الامين. مثاله اذا ادعى المودع رد الوديعة الى الماء الى مالكها فانه يقبل قوله. لانه لا حظ له في - 00:28:48 فيها بل الحظ لمالكها. هذا هو الظابط الذي ذكره الفقهاء في هذه المسألة. فقالوا انواع الامانات المقبوطة ثلاثة مما ذكرناه انواع الامانات المقبوطة ثلاثة. الاول ما قبضه لمصلحة نفسه. ما قبضه لمصلحة مالكه كالوديعة - 00:29:08

بنفسه هذا كالعاري مصلحة للمستعير واما المعير فهو محسن. ما على المحسنين من سبيل. الثاني ما قبضه مصلحة مالكه كالوديعة. مصلحة هنا لمن؟ للمودع. اما المودع فهو محسن. الثالث ما قبضه لمصلحة الطرفين معا - 00:29:28

كالاجرة او المستأجر كذلك الرهن والوكيل باجرة وعقود الشركات ومضاربات كلها تابعة لها. ام فالاول فهو المستعير فمر معنى ان المذهب فيما سبق انه ضامن مطلقا انه ضامن مطلقا ولا يقبل قوله في الرد - 00:29:48

سلفي والصحيح انها ها انه لا يضمن انما هو كفирه بمعنى انه ان فرط او تتبعى ضمن والا فلا هذا الصحيح. واما تفهميه مطلقا او المذهب سواء فرط ام لا نقول هذا فيه فيه ظعف. واما الثاني وهو المودع - 00:30:08

فقوله مقبول في الرد والتلف. واما الثالث الذي هو من؟ ما قبضه لمصلحة الطرفين معا فقول مقبول في الرد والتلف وهو المذهب عندنا. وهو المذهب عندنا. اذا هذه القاعدة يقبل قول الامانة في التصرفات كالبيع - 00:30:28

بشرى او التلف ما لم يخالف العادة. ولم يكن فيه تعد ولا تفريط. قال هنا فالقول قول الامانة. لان ارباب الاموال ائتمنوه ونزلوهم منزلة انفسهم منزلة منزلة. يجوز الوجه هذا. هذا مما ينكر عليه لكن يجوز الوجهان - 00:30:48

ونزلوهم منزلة انفسهم. ومقتضى هذا الائتمان قبول قوله. ما الفائدة؟ انت انما اخترت امينا لاجل ماذا؟ لاجل انه محسن ولاجل انه محل للامانة واهل للامانة فكيف لا يقبل قوله عنى لله فسدت الامور بين الناس. لان ارباب الاموال ائتمنوه ونزلوهم منزلة انفسهم - 00:31:08

هذا الائتمان قبول قوله. والا ليس هناك معنى للامانة الا هذا. الا اذا ادعى الامين دعوى غير مقبولة. تخالف الحس عاد فيرد قوله. يعني ادعى التلف ونجد ان القرائن تشهد بان هذا مخالف للحس. او مخالف للعادة - 00:31:38

فلو ان الامين ادعى ان العين تلفت باحتراق. ونحن نشاهد ان البلد لم يكن فيه حريق. حينئذ نقول هذا القول لا لا يقبل لانه يخالف العادم لكن لو ثبت الحريق في البلد ثم قال امين الى ما تلفت والحديث وقال صاحبها انها لم تتلف به فالقول قول امين. اذا اذا دلت القرائن - 00:31:58

دعوة تلف مخالفة للحس والعادة وثمة قرائن تدل على انه غير صادق لا يقبل قوله والا فقوله مقبول. القاعدة السابعة والعشرون من ترك المأمور لم يبرأ الا بفعله. ومن فعل المحظور وهو معذور بجهل او نسيان - 00:32:18

فهو معذور لا يلزمته شيء. هذه قاعدة صغرى او جزئية تقول ضابط. هذا هو الظاهر. من اسم موصولها او اسم مشاطي يتحمل هذا او ذا. اذا لم توجد الفاء في الجواب فيحتمل. يعني من - 00:32:38

ترك المأمور من ترك المأمور من يحتمل الناس الموصول الذي ترك المأمور لم يبرأ الا بفعله خبر فلم يبرأ حينئذ نقول شرطية مع انه يجوز ادخال الفاء في خبر المبتدأ اذا كان المبتدأ فيه - 00:32:58

على العموم اذا كان لفظا من الفاظ العموم ككل ونحوها او فيه معنى العموم جاز ادخال الفاء في الخبر. عند جماهير لكن لا يجب انما يجوز على كل السياق سباقه الذي يكون محكما. من ترك المأمور مأمور هذا - 00:33:18

اسم مفعول امر به فهو مأمور به فهو مأمور به. لم يبرأ يعني لم تبرأ الذمة. الا بفعله. هذا يدل على ان المأمور المراد به هنا الواجب. لان امراه يستعمل حقيقة - 00:33:38

في الايجاب وفي الندب على الصحيح. امرها يستعمل في الايجاب والندب حقيقة على الصحيح. وقيل امر يستعمل حقيقة في الايجاب مجاز في الندب وليس ب صحيح. ومن هنا نقول اذا جاء امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا حينئذ لابد من قرينة تعين والا حملناه على الندب - 00:33:58

صحيح او لا؟ لانه لفظ مشترك. اذا قيل امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا. حينئذ نقول امر ليست حقيقة في الايجاب فقط وانما هو لفظ مشترك. واذا كان كذلك فحينئذ اذا جاءت هذه الصيغة امر فلا بد من قرينة تبين فان لم توجد قرينة حملناه على - 00:34:28

الاقل وهو الندب. نقول امر يدل على الندب اذا دلت قرينة. هذا الذي يبني على هذا الخلاف. ومن قال بأنه مجاز في الندب حينئذ جاء امر يحمله على الايجاب ولا يحتاج الى قرينة وينبني عليه احكام كثيرة هذه. وال الصحيح ما ذكرناه. ولذلك قوله تعالى ان الله يأمر - 00:34:48

قرب العدل يأمر بالعدل استعمل في معنييه. قلنا هذا لفظ مشترك. استعمل في معنييه لانه علق به العدل وكل واجب وعلق به الاحسان وبعضه واجب وبعضه مستحب. وعلق به ايتاء ذي القربى. ايتاء ذي القربى. وبعضه واجب وبعض - 00:35:08 مستحب. اذا يأمر بالعدل كله وبالاحسان كله ومنه واجب مستحب. وایتاء ذي القربى كله ومنه واجب مستحب. صار لفظ المستعمل فيه معنيين اذا من ترك المأمور المراد به هنا المأمور الواجب لانه عبر بم ما القرينة - 00:35:28

هنا لابد من قليلة. قرينة هنا لم يبرأ الا بفعله. وما هو المأمور الذي لا تبرأ الذمة الا بفعله؟ هو الواجب. هو هو الواجب. من ترك المأمور لم يبرأ الا بفعله. يعني لابد من ان يأتي به. لأن المأمور - 00:35:48

افعل ونحوه تقتضي ايجاد الفعل. صلي مدلول صلي ايجاد حق حقيقة الصلاة. اذا مقتضى صيغة ا فعل ايجاد مدلوله وهو الصلاة. اذا صار ايجاد الفعل مقصودا حينئذ اذا امر بفعل فلم يفعله لم تبرأ ذمته الا بفعله. اذا امر بفعل - 00:36:08

ولم يفعله حينئذ نقول لم تبرأ ذمته الا بفعله. فالذمة مشغولة بهذا الواجب حتى يفعله. يقييد لابد من قيد وهو ما لم يكن الواجب مؤقتا كيف مؤقت؟ يعني له ابتداء وله انتهاء. فان كان الواجب مؤقتا له ابتداء وانتهاء فاخوجه عن وقت - 00:36:38 المحدد له شرعا. حينئذ لا يطالب بايجاده. وانما يأتي فحسب. لانه واذا لم يكن وعليه نقول الواجب نوعان. واجب مؤقت وواجب غير مؤقت. اذا ترك الواجب المؤقت حتى خرج - 00:37:08

هذا وقته حينئذ يتربّ عليه امران. الاول الاثم والثاني عدم الاتيان به. وهذا عقوبة له اما الواجب غير المؤقت. حينئذ نقول اذا اخره عن وقته بمعنى ان الاصل في افعل انه للفور. هذا الاصل فيه. فان - 00:37:28

تأخره اثم. اخره اثم. ثم لابد من الاتيان بالفعل. لابد من الاتيان بالفعل. يسمى قضاء او غيره واما المأمور المؤقت فهذا لا يحل ان يأتي به بعد خروج وقتك الصلاة. اذا خرج وقتها ولم يصلی لغير عذر - 00:37:48

بين يدي الله لا يصلی. اذا خرج الوقت ولم يصلی فلا يصلی. الا اللهم اذا كان ثم عذر شرعي. حينئذ لا تبرأ الذمة الا بفعله ويمكن ان يجعل هذا داخلا في من كان معذورا. قال رحمه الله تعالى من ترك المأمور لم تبرأ الا لم يبرأ الا بفعله - 00:38:08

لان المأمور لا تحصل الفائدة الا بوجوده. ولا تبرأ الذمة الا بذلك. فاذا لم يوجد لم تبرأ الذمة. قال رحمه الله تعالى ومن فعل المحظور المنهي عنه يعني محروم فاما ان يكون متعمدا واما ان يكون - 00:38:28

معذورا ان كان متعمدا حينئذ يأتي. لا بد من من الاثمين. وان كان معذورا بجهل او نسيان لا اثم. يسقط عنه الاثم. وكذلك المأمور به اذا تركه لعذر حينئذ لا يأتي - 00:38:48

وانما يأتي به اذا لم يكن انما يأتي به مطلقا سواء كان مؤقتا او لا هذا اذا كان معذورا واضح هذا؟ قال رحمه الله تعالى ومن فعل المحظور وهو معذور بجهل او نسيان فهو معذور لا يلزمته شيء. وهو معذور لا يلزمته شيء. وهذا يقييد معذور - 00:39:08

عند من؟ في حقوق الله عز واما في حقوق الادميين فلا بد منهم. فلو اعتدى وقتله حينئذ لابد من من الظمآن. فلو اعتدى واحرق مالا لابد من من الظمآن. قال هنا فهو معذور لا يلزم - 00:39:28

شيء يريد ان يبين بهذه القاعدة ان هناك فرقا او فرق بين ترك المأمور و فعل المحظور بينهما فرق. فترك المأمور لمن ترك بعذر لا يأثم. اذا تركه بعذر لا يأثم. كمن نام عن صلاة حتى خرج وقتها. اين اذن قل لا؟ لا يأثم - 00:39:48 لكنه لا يبرأ حتى يأتي بالمأمور. من نام عن صلاة او نسيها ها فليصلها. جاء امر جديد. ولذلك يقول اذا ترك المأمور حتى خرج المؤقت حتى خرج وقته حينئذ لا يشرع له القضاء. لأن الصحيح عند الاصوليين ان القضاء - 00:40:18

يسرع الا باامر جديد. واما الامر السابق فلا يدل الا على الاداء فحسب. لأن القضاء حكم اخر حكم شرعي والاداء حكم شرعي اولي. حينئذ اذا جاء الامر ولم يأت دليل يدل على جواز اخراجه عن وقته او قضاة - 00:40:38

بعد خروج وقته حينئذ نقول العاشر وعدم المشروعية. فلو صلى بعد خروج الوقت وقد تركها عاما متعمدا لا لعذر شرعي والصلاوة باطلة لا تصح تتعقد اصلا. وكذلك لو افطر يوما من رمضان او اكثر ولم يكن ثم عذر شرعي حينئذ لو صام - 00:40:58

الف يوم لا يقضى ذلك اليوم. بل ولا ينعقد ولا ينعقد. اذا يريد ان يفرق ان يبين بهذه القاعدة ان هناك فرق بين ترك المأمور قوله فعل محظوظ فترك المأمور لمن تركه بعذر لا يأثم. لكنه لا يبرأ حتى يأتي بالمأمور. واما فعل المحظوظ فان - 00:41:18

فعله وهو معذور لا يلزم به شيء لا اثم ولا غيره عند بعضهم. ولا غيره عند بعضهم لكن اذا كان ثم شيء يتعلق به كفارة كالحج مثلا حينئذ لا بد من الكفارة. قال رحمة الله تعالى وهذا - 00:41:38

تابت بالسنة الصحيحة في صور عديدة. وال الصحيح طرده في جميع صورهم. الا ما يتعلق بظمان凡ه من خطاب الوضع. يعني هذه المسألة لا تعارض الظمان. هذى القاعدة لا تعارض الظمان. اذا قيل لا - 00:41:58

اثم لا يلزم منه الا يجب الضمان. اليس كذلك؟ لأن رفع الاثم هذا متعلق بخطاب التكليف. والضمان ايجابه متعلق بيها بالخطاب الوضعي اذا لا يلزم من عدم الاثم عدم الضمان. كما اختاره - 00:42:18

شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى وغيره. فمن ذلك الامثلة من صلى وهو محدث او تارك لركن او شرط من شروط الصلاة لغير عذر فعليه الاعادة اذا ان كان في الوقت ان كان مع ال الوقت مع الاثم ان تعمد والا فلا. عليه الاعادة من صلى وهو محدث - 00:42:38

ان كان يعلم لن تتعقد صلاته. اليس كذلك؟ وهل يكفر ام لا؟ خلافه. والجمهور على عدم كفره. الجمهور على عدم كفره لانه عد عند بعض اهل العلم كالاحناف انهم مستهزل. والمستهزل بالصلة بشرع - 00:43:08

كوجوب الصلوات ونحوها يعتبر استهزء بالدين. والاستهزء بالدين يعتبر من المكفرات. نواقض الاسلام. والجمهور على انه لا يكفر. الشاهد انه لو صلى وهو محدث ان كان عالما فالاثم وقيل بكفره. وان كان جاهلا او ناسيا - 00:43:28

حينئذ لا اثم لكن ان تذكر او علم حينئذ يجب عليه الاعادة او صلى تارك في كل ركن ان كان عمدا فهو كترك الصلاة. كترك الصلاة. ان كان جاهلا او ناسيا فعليه الاعادة. هل يأثم؟ لا - 00:43:48

او شرط من شروط الصلاة. كالقبلة مثلا او ستر العورة. بجهل او نسيان حينئذ نقول عليه الاعادة عليه الاعانة. فعليه الاعادة ولو لا احد يسأل وقت الدرس يا اخوان. ولو انه جاهل او ناسي ولو انه جاهل او - 00:44:08

تناسب حينئذ عليه الاعادة مطلقا. واما الاثم فهو الذي يتربت على العمد وغيره. لانه اما ان يكون عمدا او لا. ان متعمدة جاء الاثم والا فلام. واما الاعادة فهي لازمة. ومن نسي النجاسة هذا فعل ماذا - 00:44:28

مثال لفعل المحظوظ لان اجتناب النجاسة واجب. والتلبس بالنجلسة حرام. اذا انفعل محظوظا. ومن نسي هي النجاسة في بدنها او ثوبه او جهلها فلا اعانة عليه. فلا اعانة لا يأثم ولا يعید - 00:44:48

لماذا؟ لاما فرقنا؟ لان الاول الذي هو الحدث لانه تارك للطهارة طهارة ايجاد فعل لا بد من ايجاد حقيقة والركن والشرط لابد من ايجاد حقيقته فهو من قبيل فعل المأمورات. حينئذ لابد عليه من الاعادة. واما اجتناب النجاسة - 00:45:08

فهو ترك النجاسة لان الشارع انما اراد الكف فاذا نسي حينئذ يعفى عنه وهل يطالب بالاعادة او لا؟ الجواب على خلاف في هذه المسألة لكن الصحيح انه لا يطالب به بالاعادة. قال لان الاول من ترك المأمور والثاني من فعل - 00:45:28

المحظور. وفي النوعين يستويان في عدم الالتم ان لم يكن متعتمدا. مستويان في عدم الالتم ان لم يكن متعتمدا وجاء دليل خاص بذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يصلي ذات يوم وعليه نعلاه فخلع نعليه فخلع الصحابة نعاله - 00:45:48

فلما سلم سالم لهم لماذا؟ قال رأيناكم خلعت نعليك فخلعنا نعلانا. حديث ابي سعيد عن ابي داود وغيره. فقال صلى الله عليه وسلم ان جبريل اتاني اخبرني ان فيهما قدرا. هل استأنف الصلاة؟ الجواب لا. الجواب لا لم لم يعد الصلاة. وكذلك خلعهما - 00:46:08

قال النجاسة مباشرة واستمر في صلاته ودل على ان اجتناب النجاسة. اذا لم يمتنل نسيانا او جهلا حينئذ لا ينقض الصلاة من اصلها يا قال رحمه الله تعالى ومن ترك نية الصيام لم يصح صومه لانه ترك - 00:46:28

واجبا مأمورا به ولابد ان ينوي. فإذا انما الاعمال بالنيات لا صيام لمن لم يبيت النية. حينئذ اذا لم يبيت النية في الصيام الواجب يجب ان نقول هذا لا يصح صومه لانه ترك ركنا من اركان صحة الصوم. اذ الاعمال كلها موقوفة صحة وبطلانا على النية - 00:46:48

العمالة التي تشرط فيها النية. لم يصح صومهم ومن فعل مفطرا اكل ناسيما او شرب فنسيا او جامع ناسيما على الصحيح. او جاهلا لا يدرى ان هذا الجماع مثلا مفطر او السمن - 00:47:08

ولا يدرى انه مفطر وحينئذ نقول صح صومه. لماذا؟ اولا للنص جاء حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه في الصحيح ايه ان من نسي فاكل او شرب فانما اطعمه فليتم صومه وانما اطعمه الله وسقاه. اذا جاء النص كذلك - 00:47:28

القاعدة انه من قبيلها فعل منهيات لانه منهي عن الاكل وقت صومه ومنهي عن الشرب وقت صومه ومنهي عن الشهوة وقت صومه. حينئذ اذا ارتكب شيئا من المنهيات حينئذ نقول ان كان جهلا او نسيانا فلا اثر له في صومه - 00:47:48

اما ان تعمد فقد افطر. ومن ترك شيئا من واجبات الحج جهلا او نسيانا فلا يأثم. لكن قال فعليه دم لزوم الدم في خلاف بين اهل العلم. لكن هنا نقول من نسي او جهل شيئا من واجبات الحج - 00:48:08

حينئذ يأثم لا يأثم. ترك واجبا. ولكن له جبر وهو الدم على خلاف فيه. ومن غطى رأسه وهو رجل محروم. احترازا على المرأة. او لبس المخيط او تطيب المحرم او قلم اظفاره او حلق شعره وهو جاهل او ناس فلا شيء عليه. فلا شيء عليه. وفي بعض هذا خلاف ضعيف - 00:48:28

قاعدة ان من ترك فعل المأمور ونقيد هذا المأمور بانه غير مؤقت. فان تركه عمدا في المأمور المؤقت لا يفعله. ولا نقول بان الذمة لم تبرأ الا بفعله. والامر لا يستلزم القضاء - 00:48:58

بل هو بالامر الجديد جاء. حينئذ لابد من امر جديد يدل على ايقاع العبادة مرة اخرى. لأن الله تعالى انما حدد الوقت للصلوة او غيرها لحكمة يعلمها هو جل وعلا. وليس عندنا هذه العلة. لانه يكون من باب القياس اذا حدد الله عز وجل من الساعة - 00:49:18

اثنتي عشر مثلا اذا الساعة الثالثة وقت الظهر. حينئذ ايقاع الصلاة بعد الساعة الثالثة كايقاعها قبل الثانية عشر. لا فرق بينهما وانما جاء النص فيمن اوقع الصلاة خارج وقتها وكان ثم عذر فقط. من نام او نسي - 00:49:38

اما الدلالة بان هذا النص يدل على ان المتعتمد من باب اولى هذا غلط ليس ب صحيح. هذا كما يقول ابن حزم افسد انواع القياس اذ قيس فيه معذور شرعا وهو النائم والناسي على الفاسقين. او قيس العكس قيس الفاسق على - 00:49:58

الناسي الذي هو معذور. لانه ماذا فعل؟ قاس المتعتمد. هذا ترك الصلاة عمدا حتى خرج وقتها. ما حكمه في الشرع؟ قطعا انه فاعل كبيرة انه فاسق وال صحيح انه يكفر لكن على هذا القول بأنه فاسق علاج قيس هذا النوع على من نسي او - 00:50:18

نام كيف هذا؟ لا يصح القياس هذا. هذا قيس فاسد. اذا نقول اخراج الصلاة عن وقتها عمدا كفعل الصلاة قبل وقتها ومن صام بعد رمضان عمدا دون عذر شرعا كمن صام في شعبان. شعبان الذي قبل رمضان حينئذ نقول هذا - 00:50:38

يدل على ان الشرع انما قيد هذه المأمورات بهذا الوقت ابتداء وانتهاء لحكمة يعلمها هو. فإذا جوزنا ايقاع الصلاة بعد خروج اختيار فقد قسنا الزمن الذي قبل رمضان على الزمن الذي عينه الشارع. وهذا مما لا يجوز فيه القياس - 00:50:58

حسب ان العلة غير معلومة. وهذا مقام التبعد كمن يقيس غير عرفه على عرفه. يصح او لا يصح؟ لا مثله من يقيس غير منى على منى. او لا؟ حكم واحد لان العلة غير مدركة. العلة هنا غير معقوله - 00:51:18

امر تعبدی حينئذ نقول لا يصح ان يقال بان من فعل الصلاة بعد وقتها صلاته صحيحة الا اذا كان معذورا لذلک عائشة رضي الله تعالى عنها لما سئلت ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ قالت كنا نؤمر - [00:51:38](#)

بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. هذا دليل القاعدة وهو استدلال واضح بين لا ينكره الا مكابر او مجتهد فلا نتعذر. كنا نؤمر بقضاء الصوم مع وجود قوله تعالى كتب عليكم - [00:51:58](#)

صيام مع قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر اذا الاadle هذه تدل على الاداء ولا تدل على القضاء فلما افطرت لعذر في رمضان احتاجت الى دليل اخر فقالت كنا نؤمر بقضاء الصوم. ولم تنظر الى الاadle السابقة بانها دلت على الاداء والقضاء معا - [00:52:18](#)
ولا نؤمر بقضاء الصلاة مع وجود الاadle الدالة على الامر بالصلاۃ. اذا الاadle الدالة على الاذان لا تدل على وانما نحتاج الى دليل اخر. قوله اقيموا الصلاة يدل على ايقاع الصلاة في اوقاتها المحددة شرعا لها - [00:52:38](#)

وایقاع الصلاة بعد خروج وقتها هذا قظاء يحتاج الى دليل اخر. والاadle السابقة لا تدل. ولذلك قالت ولم نؤمر بقضاء الصلاة مع وجود قول اقيموا الصلاة واقيموا الصلاة الى اخره. اذا من ترك المأمور لم يبرأ الا بفعله. ومن فعل المحظور وهو معذور بجهل او نسيان فهو معذور له - [00:52:58](#)

ايلزمه شيء؟ القاعدة الثامنة والعشرون. يقوم البدل مقام المبدل يعني منه. اذا تعذر المبدل منه هذی ما يكون بظابط ويدخل تحته قليل من الصور والمسائل. وهي قاعدة صورة وضامت يقوم - [00:53:18](#)

بدلوا مقام المبدل منه اذا تعذر المبدل منه. يستفاد منه انه لا يجمع بين البدل والمبدل منه. وهذه الاية او هذه القاعدة اصلها التيمم مع الطهارة المائية. تيمم مع الطهارة المائية - [00:53:38](#)

ولذلك اورد عليها الدليل فقال قال الله تعالى بعدما اوجبت الطهارة بالماء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا. ثم بين صفة التيمم. فاقام التيمم عند تعذر طهارة الماء. مقام طهارة الماء - [00:53:58](#)

اولى لانه قال ماذ؟ يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم. فاغسلوا الغسل في الشرع يطلق دون قيد بمعنى انه قد يقال غسل فاغسلوا ولا يذكر الماء. ولا يذكر الماء. فحينئذ نقول لم يذكر الماء لان الغسل داخل في مفهومه - [00:54:18](#)

وخاصة اذا قامت القرينة على ذلك. يا ايها الذين امنوا يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم. ما قال بالماء لاما ما قال بالماء؟ لانه معلوم ان الغسل لا يكون الا بالماء وهذا في الشرع هذا في الشرع الا اذا دلت القرينة - [00:54:48](#)

تدل على ان الغسل قد لا يكون بالماء. لان الغسل لابد من الجريان جريان الماء. او الدلك والعصر ونحو ذلك اذا كان في الثياب واما المسح فهل يسمى غسلا ام لا؟ قد يسمى في لسان العرب غسلا. اليس كذلك؟ يسمى يسمى غسلا. ولذلك - [00:55:08](#)

قال تمسحت للصلاة اي توضأت. هكذا جاء في تمسحت للصلاة اي توضأت. وهذا يفيدنا ان قوله تعالى في الاية وامسحوا برؤوسكم وارجلكم. قراءة الخضر انه ليس من قبيل الجر بالمجاورة. لان المجاورة - [00:55:28](#)

هذا ضعيف لا يعول عليه. وان ذهب اليه بعض كبار اهل العلم لكنه ضعيف. وانما الجار اما ان يكون بالمضاف او بحرف الجر فقط. واما ما التوهם والمجاورة هذی كلها ظعيفة او الااظافة ما هي ظعيفة. لا يعول عليها. حينئذ وارجلكم نقول هذا ما العامل فيه - [00:55:48](#)

ها العامل فيه هو العامل في رؤوسكم. قال وامسحوا برؤوسكم واضح عرابه. البحر مجر رؤوسكم مجرور بالباء حرف عاطف ارجلي هذا بخوض معطوف على رؤوسی والمعطوف على المجرم مجروم لا اشكال فيه والعامل هو الباء حرف الجر - [00:56:08](#)

كيف نفسر الاية؟ نقول وامسحوا حينئذ تحمل على معنييه لانه لفظ مشترك يطلق ويراد يطلق المسح ويراد الغسل ويطلق المسح ويراد به المسح الذي يكون اصابة الماء فقط دون جريان الماء. حينئذ وامسح بنوعيه - [00:56:28](#)

رؤوسكم على المعنى المسح الذي ليس بغسله. وارجلكم على معنى الغسل الذي ليس بمسح. وهذا لا اشكال فيه ولسان العرب قال هنا فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا. فاقام التيمم يعني الرب جل وعلا عند تعذر طهارة الماء - [00:56:48](#)
ان يجتمعوا افلم تجدوا ماء يعني عدم الماء حقيقة او حكما فتيمموا. امرهم بالتيمم عند عدم وجود الماء حقيقة وحكما تقوم طهارة

نعم. فتقوم مقامه فتقوم ما هو؟ ولا يقومه؟ ها - [00:57:08](#)

فتقوم مقام طهارة الماء في كل شيء. فاقام التيمم عند تعذر طهارة الماء مقاومة طهارة الماء في كل شيء. يعني كل ما رتب على الوضوء من احكام رتب على - [00:57:28](#)

تيمم ولا خلاف بينهما. الا في حال واحدة وهي انه اذا وجد الماء وجب ان وجب ان يمسه بشرته فقط بشرته وما عداه حينئذ نقول كما انه يجوز ان يتوضأ قبل دخول الوقت جاز ان يتيمم قبل دخول الوقت - [00:57:48](#)

كما انه يصلى بالوضوء فرظين وخمسا وعشرا دون ناقض كذلك اذا تيمم جاز ان الى اخره. كل كل ما ثبت انه مبطل للوضوء ومبطل للتيمم. لأن الله عز وجل جعله بدلا له من كل وجه. من كل وجه. وعليه يبني المسألة - [00:58:08](#)

الخلافية الكبرى هل التيمم رافع للحدث ام لا؟ قالوا ما دام ان الرب جل وعلا جعله مقام ما من كل وجه واطلق فاما ان الوضوء يرفع الحدث وكذلك الغسل حينئذ ما قام مقامه يرفع الحدث الاصغر - [00:58:28](#)

اهو الابكر؟ وهذا الذي ذهب اليه بعض اهل العلم. وال الصحيح انه لا يرفع الحدث. وهنا قاعدة مقيدة ليست مطلقة. يقوم البديل مقام منه فيما جاء الشرع بأنه مسكت عنه حينئذ يلحق به او نص الشارع على انه يقوم مقامه. واما اذا ورد - [00:58:48](#)

الشرع بالتنصيص حينئذ نقول لا يقوم مقامه. ودللت النصوص على ان الحدث على ان التيمم لا يرفع الحدث. ولذلك جاء في قصة عبد الله بن عمرو بن العاص او عمرو بن العاص في زوجة ذات السلاسل لما صلى باصحابه وهو جنب متيمم لما شكوا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال - [00:59:08](#)

اصليت باصحابك وانت جنب؟ فسماه جنبا مع كونه متيمما. حينئذ يكون هذا النص دالا على ماذا على ان التيمم لا يرفع الحدث لا يدل على ذلك ذلك ما جاء في احاديث الصعيد الطيب وضوء المسلم او وضوء المسلمين او قال طهور المسلمين - [00:59:28](#)

ان لم يوجد الماء عشر سنين فاذا وجده ليتق الله وليمسه بشرته. اذا الصحيح مسألة طويلة. الصحيح انه لا يرفع الحدث. ومنها اي من هذه المسائل التي يقوم البديل مقام الموديل منه اذا ابدل الاضحية او الهدي او الوقف بغيره قام هذا مقام العصر هذا - [00:59:48](#) بين لا يحتاج هذا مرده الى العرف اصلا. اذا اشتري اضحية ثم اكلها مثلا وقلنا بأنه يجوز ان يأكلها او مرض فاخذ واحدة اخرى حينئذ قامت الثانية مقام الاولى لانه اعرض عن الاولى وجعل النية صارفة الى الثانية. كذلك الهدي لو ولو - [01:00:08](#)

معه فمشرط حينئذ اخذ بدل عرفا لانه الثاني يقوم مقاما له لا يحتاج الى نص. او الوقف بغيره كان يكون اوقف شيئا على شيء ثم تلف او انه زال الموقف عليه حينئذ يصرف الى غيره. كما لو قيل هذا الوقف المال يدر على هذا المسجد. حينئذ المسجد - [01:00:28](#) هدم يصرف هذا الوقف لمسجد اخر. هذا لا يحتاج الى نصوص. قام هذا اي البديل مقام الاصل. اذا يقوم البديل مقامه المبدل منه كالوضوء والغسل. اذا تعذر المبدل منه فهما سواء. الا اذا دل النص على التفرقة بينهما. قال رحمة الله تعالى - [01:00:48](#)

التاسعة والعشرون. يجب تقييد اللفظ بملحقاته من وصف او شرط او استثناء او غيرها من العقول. وهذه يجب هل الوجوب الشرعي هنا؟ نقول نعم. الوجوب شرعي ولغوی وعرفي. الوجوب هنا شرعي - [01:01:08](#)

ولغوی وعرفي بمعنى ان الكلام لا يؤخذ بعظه ويترك الاخر. ها لا يؤخذ بعظه ويترك الاخر وانما اذا فكان ثم كلام مرتبط ببعضه ببعض فلابد ان يؤخذ حملة هذا المراد هذا معلوم من لسان العرب وكذلك الشرع وكذلك العرف - [01:01:28](#)

ان لا يأخذ كلمة ويترك الاخر. اعطي هذا المال طلاب العلم الا زيدا. قال اعطي طلاب العلم وسكت عن الا زيدا. ها ما يصح هذا لا يصح. قال رحمة الله تعالى يجب اذا شرعا ولغاية. والدليل الشرعي هنا كيف نجيبيه - [01:01:48](#)

بقاعدة ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب. لأن فهم الكتاب والسنة واجب ولا يمكن فهمه الا بلغة العرب. وتعين ان لغة العرب لا يؤخذ الكلام ببعضه ويترك الاخر. بل الكلام متصل ببعضه ببعض - [01:02:08](#)

حينئذ يجب ان تؤخذ الصفة مع موصوفها. والمستثنى مع المستثنى منه. وكذلك البدن مع المؤذن منه والمؤكد مع توكيده وهكذا. لابد ان مرة واحدة واما تفصيله واخذ ما يروق ودفع ما لا يروق هذا من فعل اهل الزيف. او شرط قال من وصف - [01:02:28](#) من تقدم او تأخر او شرط او تقدم او تأخر لا يضر او استثناء او غيرها يعني غير هذه القيود لفظية او المعنوية من بدل او توكيلا او

قرينة او سياق او كلام سابق ولاحق ونحو ذلك. قال - 01:02:48

رحمه الله تعالى وهذا الاصل واضح معلوم من لغة العرب يعني ان اللفظ يفهم بما معه من سياق وسباق. فاللفظ عام الموصوف يقيد بهذا الوصف. وهذا من مباحث المطلق عند الاصوليين. قال معلوم من لغة العرب وغيرها. ومن العرف - 01:03:08

بين الناس. لا شك في هذا ان العرف عند الناس اذا اطلق مطلقا اخذ باطلاقه. واذا قيده حين اذ لا بد من اخذه بقيده. اعطي الرجال القراء. ها اعطي رجال ومشى. قل لا بد من اخذ كلمة القراء الا - 01:03:28

افهموا الموصوف مع الا مع صفتة. ما دام انه وصف في كلامه فلا بد من اعتباره. ومن العرف الجاري بين الناس. لانه تعليم لو لم يعتبر ما قيده به الكلام لفسد المخاطبات وتغير الاحكام اذ لو قال له اشتري لي شاة حلوبا - 01:03:48

ذهب فاشترى شاة ها صار نزاع صار بينهما نزاع قال نشتري شاة حلوبا فاشترى شاة ولم تكون حل لماذا؟ اخذ الموصوف دون صفة فقد اخطأ بالحكم. او قال له اريد زوجة دينة. فأخذ - 01:04:08

وتراك الوصف هي مصيبة حينئذ نقول هذا اخذ الموصوف دون صفتة. قال رحمه الله تعالى وهذا مطارد يعني هذه التقييدات لا اعتبار ولا معنى وهو مطارد لا يتختلف بكلام الله وكلام رسوله وكلام - 01:04:28

في جميع الناطقين لان كلام الله تعالى محمول على كلام اهل اللغة. اذ هو هو يعني من حيث المدلول. فما كان سائغا في لغة العرب فهو سائغا في كلام الله. الا اذا كان نادرا او وحشيا من الالفاظ او نحو ذلك مما نص عليه المحال او - 01:04:48

او البياني حينئذ يجتنب. واما ما شاع في لسان العرب حينئذ نقول شائع في القرآن. فكما اننا نعتبر هذه القيود في الكتاب والسنة كذلك نعتبره في كلام الناس ونحكم عليهم بما نطق به من اطلاق او تقييد. فالمطلق يبقى على اطلاق - 01:05:08

والمقيد كذلك يعمل به بالقييد ما لم يخالف الشرع كما لو اوصى لوارث هذا متعلق بقوله او صى حينئذ لا يعتبر هذا القيء. ويدخل في هذا الاصل من الاحكام ما لا يعد ولا يحصى من الفاظ - 01:05:28

المتعاقدين الفاضي المتعاقدين. قال رحمه الله تعالى ويدخل في هذا الاصل من الاحكام ما لا يعد ولا يحصى من الفاظ المتعاقدين في يعني كما انه يتعامل مع كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم باعتبار كلام اوله وآخره. والموصوف مع صفتة والمستثنى مع المستثنى منه - 01:05:48

الى اخره كذلك ما يتعلق الحكم على احوال الناس. فكل كلام يتكلم به الناس فيما بينهم من العقود والطلاق والنكاح لا بد تكون الشروط معتبرة اذ لو الغيت هذه الاوصاف وهذه الاستثناءات لوقع فساد عريظ. قال نعم من الفاظ المتعاقدين - 01:06:08

الالفاظ المتعاقدين فنكاح دون شرط او قيء هذا نكاح مطلق. ونكاح فيه شرط وقيد هذا نكاح مقيد فرق اين هما؟ واصفة العقود بعض العقود مطلقة وبعضها مقيد بشروط ومن شروط الموقفين والموصفين ومن القيود والاستثناءات في كلام - 01:06:28

مطلقين قال انت طالق ان دخلت بيت فلان. اذا انت طالق ان لا بد باعتبار الشرط. فلو الغي الشرط لوقع فساد انت طالق طلقت زوجته والمعتنيون كذلك كعтик ذاه حصلت كذا ومن القيود في كلام الحالفين والمعترفين بحق من الحقوق على - 01:06:48

التي اقروا بها كما لو اعترف بدين مؤجل الى سنة وصاحبها طالبه قبل السنة هذا مقيد ولا يكون الا في وقته. وكما اننا نعتبر القيود اللفظية كما مر وكذلك نعتبر القرآن. يعني السياق والسباق قرينة سواء كانت حالية - 01:07:08

يعني الاسباب المهيجة للقول او غير ذلك. فالقرائن تطلق المقيد. وتقيد المطلق. مثاله رجل حلف الا تدخل زوجته بيت فلان. في ظاهر اللفظ انه اطلق. لكن بحاله والسبب الذي هيجه في هذا الكلام قد يكون - 01:07:28

قيدا حينئذ قد يكون حصل منكر ما او والله ما تدخلين بيت زيد بيت زيد حينئذ يكون المنع هنا من جهة ماذا؟ من جهة وجود المنكر. فاما اذا لم يوجد حينئذ يبقى الاصل على اطلاقه. حينئذ يقيد هذا اللفظ او هذا التعبير. انت طالق - 01:07:48

دخلت بيت زيد او والله لا تدخلين بيت زيد يقيد بماذا؟ بما اذا كان ثم منكر وما عداه حينئذ يبقى على اطلاقه. والذي قيد هنا قرينته وهي خارجة عن اللفظ وهو السبب مهيج لهم. ومقتضى الاحوال اي العادات ونحوها كما لو قال اشتري شاة - 01:08:08

فذهب وجاء بشاة هزيلة لا لحم فيها عرجاء ونحو ذلك وهذا لا يصدق عليها في العرف انها شاة الذين يكونوا في خلل وما يحتف

الكلام من الاسباب المهيجة كالطلاق مثلا تهديدا والغaiيات المقصودة حينئذ ننظر الى المعنى فكما يكون - 01:08:28
القيد لفظيا كذلك يكون القيد معنويا. وهو النظر في العادة يعني في العرف فيقيد به اللفظ. او النظر في السبب نهيج للمتكلم كمن طلق زوجته تهديدا لم يرد الطلاق حينئذ لا يقع الطلاق يعتبر يمينا ويکفر كفارة يمين نقول السبب الذي حملنا - 01:08:48
هذا اللفظ على قيده هو الذي هيده ونظر فيه. والامثلة كثيرة وانما تذكر في باب المطلق والمقييد عند الاصوليين. قاعدة الثلاثون الشركاء في الاملاك يشتركون في زيادتها ونقصانها. ويشتركون في التعمير اللازم وتقطط عليهم المصاريF بحسب ملكهم ومع الجهل بمقدار ما لكل منهم يتساون. وهذه - 01:09:08

قاعدة صغرى وهي ضابط يعني ضابط من ضوابط الشركات ضابط من ضوابط الشركات الشركاء في الاملاك من مسائل النزاع التي تقع بين الشركاء. الزيادة والنقصان في الشركة. زيادة يعني ارباح زيادة المراد بها الارباح كيف تقسم؟ كذلك النقصان خلل كيف يكون الظمان على الجميع - 01:09:38

حينئذ يحصل نزاع بينهم في الزيادة والنقصان. كيف تقسم هذه الزيادة اذا ظهرت؟ وكيف كذلك يكون اذا حصل نقص؟ وبين المصلية بهذه القاعدة انهم يشتركون في الزيادة ويشتركون في النقص. يعني لا يشتركون في - 01:10:08
في الارباح فحسب ويتحمل الظمان في النقص واحد منهم لا. كما ان الشركة تكون في الارباح كذلك تكون في الخسائر. لكن كيف توزع الارباح وكيف توزع الخسائر؟ وان هذا الاشتراك على نوعين فيبين مصلي بهذه القاعدة انهم يشتركون في الزيادة ويشتركون - 01:10:28

في النقص وان هذا الاشتراك على نوعين. الاول اما ان يكون لكل واحد منهما مقدار معلوم. يعني في الشركة زيد وعمرو شركاء احدهما بالنصف والآخر بالنصف. احدهما بالثلثين والآخر بالثلث. او ثلاثة اشخاص - 01:10:48
كل واحد منهما منهم بالثلث. حينئذ نقول هؤلاء شركاء واقساطهم معلومة. معلومة. حينئذ توزع ارباح على قدرها شركتهم ويتحملون من الخسارة بقدر شركتهم. الاول اما ان يكون لكل واحد - 01:11:08
منهما مقدار معلوم. فيكون امر الشراكة بحسب هذا المقدار في الزيادة والنقص. مثاله في شركة الابدان اذ اشتركوا كل يعمل بيده وكل واحد بحسب عمله. ومن عمل اكثر فله نصيب اكبر. ومن عمل اقل - 01:11:28
فله نصيب اقل. او كانت شركة مضاربة فعلى حسب ما اتفقا عليه كالنصف او الثلث فلكل واحد النصف في الزيادة الربح. وعلى لكل واحد النصف في النقص الخسارة. هذا اذا علم امر الشراكة بينهما. واما مع الجهل حينئذ يتساون - 01:11:48
في الارباح وفي الخسارة. الارباح كم؟ مئة الف. مما شخصان اذا بالنصف يتساون. النقص كم؟ مئة الف. اذا لماذا؟ لانه ليس لكل واحد مقدار معلوم في الشركة. اذا الشركة على نوعين اما ان تكون ارباح اما ان - 01:12:08

ماذا؟ لكل واحد منهم مقدار معلوم في الشركة وحينئذ لا اشكالا في الامر واضح. فبحسب مقدار يكون نصبيه زيادة حدثا ونقصا. واما اذا لم يكن المقدار معلوما بل مجھولا حينئذ نقول على بالتساوي. نقول بالتساوي. الشركاء في - 01:12:28
الاملاك يشمل الاملاك الحرة وكذلك الاوقاف. يشتركون في زيادتها ونقصانها. اذا حصل زيادة في هذا البستان فلاحدهم الثالث والآخر الثلثين مثلا. فلكل واحد الزيادة بحسب ملكه. قال ويشترك في التعمير اللازم. تعمير اللازم يقصد به التعمير الذي يكون عدم تعميره سببا للدمار - 01:12:48

يعني اذا كان عندهم بيت يؤجر ولكل واحد منهم مقدار معلوم. هذا له النصف وهذا له الثالث وزاله الى اخره. حينئذ نقول التعمير اللازم انه لو لم يعمر البيت بان ينظر في جذوره لهدم. حينئذ نقول يجب على الجميع - 01:13:18
تعميره كل بحسب مقداره. فمن كان له الثالث حينئذ يدفع الثالث من اجل تعميره لمن ينهم. ومن كان له النصف يدفع النصف هكذا. ان كان مجھولا حينئذ يتساون. كم يعمم؟ قال بخمسين الف. اذا كل واحد عليه خمسة وعشرون الفا. هذا متى - 01:13:38
في التأمين اللازم. ويشتركون في التعمير اللازم. يعني لا في التعمير الكامل. اما التحسينات فلا. والتعمير اللازم والذي يكون سببه دمار المشترك. واما ادخال التحسينات عليه فانهم لا يشتركون الا اذا رضوا جميعا. ويشتركون بالتعويض الالاتي - 01:13:58

قطعوا عليهم المصاريف بحسب ملتهم. فمن له ثنان فسيدفع الثلين وهكذا. بحسب ملكه هذا هو العدل ومن امتنع حينئذ يجبر اذا امتنع احدهم يجبر. يعني اذا لم يصلح هذا البيت او هذه المزرعة لانهدمت - [01:14:18](#)

حينئذ وتبرع واحد منهم حينئذ يلزم ويجب بدفع ما يكون مقداراً لمقداره. قال ومع الجهل بمقدار ما لكل منهم يتساون يعني في الزيادة والنقصان. قال رحمة الله تعالى ويدخل في هذا شيء كثير - [01:14:38](#)

فإذا احتاجت الدار او البستان المشتركة بين اثنين فاكثر الى تعمير وخشي من سقوط جذرها مثلاً وامتنع احد الشركاء الزم بذلك. الزم بذلك. هذا يتحلى النزاع او لا؟ حل النزاع بين الشركاء. الزم بذلك - [01:14:58](#)

فمن كان له مقدار معلوم الزم بحسب نصيبيه والا فالمساواة. مع انه لو كان وحده لم يجبر لو كان بيته سينهم وهو ملكه وحده انهدم او لم ينهدم لا يعنينا لماذا؟ لانه ليس عندنا نزاع. مراد هنا وضع قاعدة لحل النزاع بين المتخاصمين - [01:15:18](#)

واما هو فلا يلزم شيء. لو تركه حينئذ لا اشكال فيه. لو كان وحده لم يجبر لأن الشيء اذا تعلق به حق الغير فيه ما لا يجب في الشيء الذي ليس لاحد فيه شيء. يعني الشيء المنفرد لا يتعلق به حق غير حينئذ لا تتعلق به - [01:15:38](#)

كما لو تعلقت به احكام الغير. يعني الشراكة بين الناس لها وضع في الاسلام. لأن الاصل هو الاتفاق انما المؤمنون اخوة ووحدتهم هذا الاصل فيه. فكل شيء يسبب النزاع فلا بد من حل له في الشريعة. اما وحده هذا و شأنه - [01:15:58](#)

قال رحمة الله تعالى وكذلك عليهم ان يقوموا بمؤنة المماليك من البهائم والادميين ونفقاتهم على قدر املاك يعني به قيمة ونحو ذلك ببيونة المماليك. هذا اذا كانوا شركاء في بهائم اشتركون في بهائم او اشتركون في - [01:16:18](#)

عيدي ونحو ذلك حينئذ لابد من نفقة كيف تعيش البهائم لابد من اكل وشرب حينئذ النفقة التي تدفع للبهائم او للملء او المماليك ان كانوا بمقادير معلومة فلكل واحد نصيبيه. فالذي له نصيب الثالث الذي يدفع من هذه النفقة الثالث والذى له نصيب الثلين - [01:16:38](#)

يدفع الثلين وهكذا وان لم يكن له مقدار معلوم حديث تساووا في المغنى. قال من البهائم والادميين ونفقاتهم على قدر املاكهم. وصاحب ثلين عليهم من النفقة ثلثان. وصاحب الربع الربع هلم جراء. وكذلك لو احتاج النهر - [01:16:58](#)

او البئر او الارض الى تعمير عمروها او عمروها جميعاً على قدر املاكهم فلا فرق بين الاملاك كالامثلة السابقة املاك الحرة والاوواق. والاوواق لأن الوقف اذا اوقف على اناس مثلاً - [01:17:18](#)

وكلهم سكنوا الوقف. حينئذ نقول يجب عليهم تعمير الوقت اذا كان عدم تعميره سيؤدي الى سقوطه. فحينئذ هذا الحق ليس حق شراكتي. وانما هو حق ملك يتعلق به بالوقف. ولذلك عم المصنف - [01:17:38](#)

ورأى ان الشراكة هنا فيه نوعين لا فرق بين الاملاك الحرة خاصة بالناس والاوواق على اناس معينين فيلزم الموقف عليهم ان يقوموا باصلاحه. لانه وقف عليهم ولا يشاركون احد فيه. وكذلك يلزم الجار مباناة جاره - [01:17:58](#)

اذا اشتركا في الحاجة جار وبجراه جار. كل منهما متجاوران. حينئذ اذا دعت الحاجة الى بناء جدار مثلاً ليس من يتطلع عليه من جار ثالث. حينئذ اذا بني احدهما فيلزم الثاني ان - [01:18:18](#)

يشترك في اجرة هذا الجدار. ولذلك قال وكذلك يلزم الجار مباناة جاره. مباناة الجار هنا المراد بها قيمة الجدار مثلاً ان يتحمل نفقة بناء الجدار كما يتحمله الآخر. فاذا كان بينهما جدار فالواجب ان يبني الجدار على نفقة - [01:18:38](#)

جميعاً لان هذا مشترك. وكذلك قيده اذا اشتركا في الحاجة يعني لهم حاجة واحدة. ثم قال رحمة الله تعالى ويلزم الاعلى منهم سترة تمنعه من مشارفة جاره الاسفل. يعني من كان - [01:18:58](#)

انا قد بني بيتي عشرة ادوار. ويطلع على من اسفله على دورين. يلزم الاعلى ببني سترة تمنعه من النظر الى من دونه. لان هذا حق له. وهذا ضرر يجب ازالته. ولا يتحقق ذلك الا ببناء سترة - [01:19:18](#)

فتوجب على هذا الشخص. ويلزم الاعلى منهم يعني من الجيران سترة يعني جداراً. تمنعه تمنع هذا الاعلى من طرف تجاره الاسفل لثلا يطلع على عوراته لان الضرر مدفوع شرعاً. فيجب دفعه ببناء هذه السترة - [01:19:38](#)

قال رحمة الله تعالى وكذلك اذا زادت الاملاك المشتركة بذاتها او اوصافها او نمائها المتصل او المنفصل او مكسبها او ونقصتها

فالشركاء مشتركون في الزيادة والنقص. اذا زادت الامالك المشتركة بذاتها يعني بين - 01:19:58
شراكة في بهائم مثلا. فالزيادة اما ان تكون بالذات او تكون في نوع اخر من الصفات او في نوع ثالث يكون النماء متصل او منفصل او بنوع اخر يكون في المكسب. والامثلة اتية. اذا زادت الامالك المشتركة بذاتها يعني - 01:20:18

لو كان بينهما شا مشتركة فولدت او كان بينهما نخل فاخترت فسائل لمن؟ هذا الشركاء مشتركون. اذا بينهما شا مشتركة. حينئذ نقول ولدت. الولد هذا لمن؟ لاي شريكين؟ نقول الشراكة في الولد كالشراكة في اصله الذي هو الشا. كم له هذا له ثلث؟ هذا له ثلثان. في الولد. ان لم يكن له - 01:20:38

فمقدار معلوم فالنصف والنصف. تساوا في النصف. هذا في الزيادة بذاتها. او اوصافها بان كان بينهما عبد امي فتعلم الكتاب والقراءة. هذا ثمنه اكثر. العبد الامي قد يسوى مئة ريال. والعبد الذي يكتب ويقرأ هذا اعلى - 01:21:08
قد يساوي مئتين. اذا فيه زيادة او لا؟ فيه زيادة. حينئذ تكون على حسب املاكم ان كان المال وان كان النصيب معلوما. الثالث ونحوه او بالتساوي او صافية او نمائها او متصل كالسمن مثلا. شا سمنت عندهم. حينئذ هذا يختلف السعر - 01:21:28
او المنفصل كالولد والبن او مكاسبها اي المكسب كعبد بينهم يكتسب اما بعمله او تجارة يعني عندهم عبد مشترك فاذا عمل العبد فاكتسب لمن؟ لشريكين على قدر ما عندهم من اسهم معلومة الثالث والثلاثين او بالتساوي. فالزيادة بينهم مشتركة كما ان النقص عليهم جميا. قال فالشركاء - 01:21:48

مشتركون في الزيادة والنقص بالنسبة ان علمت وانما التساوي. ثم قال رحمة الله تعالى ومن ذلك المحجور عليه لحق الغرماء اذا لم تفي موجوداته بحقوقهم وزعت عليهم على قدر ديونهم على قدر ديونهم وهذا اذا لم يوجد - 01:22:18

المال بعينه محجور عليه لفلس ناس يطالبونه بي او اناس يطالبونه بديونهم وليس عنده شيء او عنده مال لا يكفي عنده مال لا هذا يريد عشرة وهذا يريد ثلاثين وهذا يريد خمسين وليس عنده الا عشرة يعطي من ويترك من؟ حينئذ قال اذا لم - 01:22:38
موجوداته بحقوقهم وزعت عليهم على قدر ديونهم. وكيفية توزيع الموجود على قدر الديون ان تنسب سجود او ينسب الموجود الى الديون. ويعطى كل واحد من دينه بمثل تلك النسبة. فاذا قدرنا ان على شخص عشرة الاف - 01:22:58

الف ريال للاول منها خمسة الاف وللثاني ثلاثة وللثالث منها الفا الفا ريال ولم نجد عنده الا خمسة الاف فاننا ننسى الخامسة الى العشرة. كم؟ النصف. ونعطي كل واحد النصف. يعني ننظر في اعلى مقدار فتنسبه الى ما عند هذا المحجور عليه. فان كان النصف - 01:23:18

فتعطي كل واحد نصف ماله هذا له الفان نعطيه الف وهذا له ثلاثة نعطيه الفا ونصف وهذا له عشرة نعطيه خمسة وان كانت النسبة ثلث فلا لكل واحد الثالث من هذا المال. هذا متى؟ اذا لم تكن العين موجودة. اما اذا كانت موجودة فهو احق بها. يعني اخذ مني - 01:23:38

قماشا من اجل ان هو تاجر. فجئت بعدهما حجر عليه وجدت الثياب عندهم. قماش كما هو. لم اصنع حينئذ انا احق به. والباقيون ليس لهم شيء. هذا متى اذا وجدت العين بذاتها لم يتصرف فيها. اما اذا قطعها وفصلت - 01:23:58

قياما لا خرجت حينئذ تقدر. وهذا اذا لم يوجد المال بعينه والا فقد جاء في الصحيحين. من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال صلى الله وسلم من ادرك ماله عند رجل قد افلس فهو احق به من غيره. والحديث في الصحيحين من ادرك ماله عند رجل قد افلس - 01:24:18

فهو احق به من غيره. وان لم يجده بعينه فهو اسوة الغرماء. بعينه ولو كان موجودا بذات باصله. لكنه تصرف فيه لما جاء عند مالك واحمد بحديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه من وجد ما له بعينه فهو احق به فان لم يجده فهو اسوة الغرماء - 01:24:38

هل هو واحد منهم؟ اذا ومن ذلك المحجور عليه لحق الغرماء اذا لم تفي موجوداته بحقوقهم وزعت عليهم على قدر ديونهم. وكذلك في الفرائض عولوا هذا ماذ؟ مبحث من مباحث الفرائض او كثرة اصحاب الفروض ونقص المال فيدخل النقص على الجميع - 01:24:58

تنقص به الفروض كلها كل بحسبه. وتفصيله في موضعه. والرد كذلك مال زائد بعد القسمة على الورثة تزيد به الفروض كلها. وإذا علم

01:25:18 مقدار ما لكل من المشتركين فذاك. اذا هذه امثلة. ثم قال رحمة الله تعالى. وإذا -

علم مقدار مال كل من المشتركين فذاك يعني كم له نصيب؟ من الشراكة نصف حينئذ لا اشكال فيه الزيادة والنقص ارجع عليه بالنصر.

01:25:38 وان كان ثلثا او ثلثين الزيادة والنقص ارجع عليه بالثلث الثالثين لا اشكال فيه. وكذلك في التعمير وكذلك في النفقه -

على البهائم والمماليك ونحوها ترجع عليه الزيادة ونقصان النفقه بحسب مقدار ما ساهم به. والا يعني والا يكون له ما معلوم مقدر

01:25:58 فانه يحكم بينهم بالتساوي. يعني بالنصف. ان كانوا -

اثنين هيلالي ان كل واحد منها يتحمل النصوح ان كانوا ثلاثة حينئذ توزع عليهم اثلاثا. اذا هذه القاعدة مفيدة لشركاء في الامالك

يشتركون في زيادتها ونقصانها. ويشتراكون كذلك في التعمير اللازم الذي لا بد منه. والا لفات - 01:26:18

ما اشتركون فيه واما التعمير الذي يكون من باب الكماليات فلا. الا اذا تراضوا وتقسط عليهم المصاريف بحسب ملكهم ومع الجهل

01:26:38 بمقدار ما لكل منهم يتساوون. والله اعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه -